الأوربيون في المغرب:
قراءة في الإحصاءات الرسمية

سمـير المحنـدي
طالب باحث في سلك الدكتوراه بوحدة التكوين: التاريخ الجهوي للجنوب المغربي
تحت إشراف الدكتور محمد بوزنكاض
(كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر– أكادير)
المغرب

تقديم

ارتبط المغرب، بحكم موقعه الاستراتيجي وانفتاحه على واجهتين بحريتين، وباعتباره صلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، بعلاقات تاريخية مهمة وموغلة في القدم مع الدول الأوروبية، وفق محددات سياسية وأخرى اقتصادية، ارتكزت كلاهما على مبدأي القوة والمصلحة أملتهما التوازنات الإقليمية بالحوض المتوسطي.

وفي هذا السياق، وقّع الطرفان (المغربي والأوروبي) عدة اتفاقيات ومعاهدات مؤطرة للعلاقات الثنائية التي شهدت على التقارب السلمي الحاصل بينهما في مجالات السياسة والأمن والتجارة والصداقة[1]... أفضت إلى استقرار جالية أوروبية في بعض المدن المغربية (الساحلية والتاريخية) لأغراض متعددة(التجارة، والتطبيب، والصيد، والاستكشاف...) تباين عددها، تبعا للمرحلة التاريخية، ولطبيعة المناخ السياسي والإقليمي في المنطقة.

أمّنت هذه الاتفاقيات العديد من الامتيازات للرعايا الأجانب؛ تمثلت بالخصوص في حماية أرواحهم وأموالهم طيلة إقامتهم بالمغرب، كما حفظت لهم حق التقاضي، واختيار السماسرة والمترجمين، والاستقرار أو التنقل برا وبحرا دون قيد أو شرط، وإعفائهم من الضرائب والتكاليف الجبائية التي يفرضها المخزن، كما ضمنت لهم حق ممارسة معتقداتهم وشعائرهم الدينية[2].

وارتباطا بالأزمات السياسية الخطيرة التي عاشتها بلاد الأندلس سيما بعد نكبة سقوط غرناطة(1492م)، وحتى غداة قرار الطرد النهائي في حق الموريسكيين مطلع القرن السابع عشر(1609م)، فقد استقبلت العدوة المغربية، على فترات متقطعة، ما يربو عن أربعين ألف يهودي بالإضافة إلى ثمانين ألف موريسكي[3]، انتشروا من أقصى شمال البلاد إلى أقصى بلاد سوس(تطوان، وطنجة، والعرائش، والقصر الكبير، وشفشاون، وفاس، ومكناس، والرباط، وسلا، وأسفي، وتارودانت ...)[4]. وكانت مساهمة الأندلسيين بارزة ومؤثرة في المجتمع المغربي، شملت كافة مناحي الحياة: العلمية والعمرانية والفنية والأدبية والثقافية والعسكرية[5]...

الأوروبيون في المغرب خلال القرن التاسع عشر؛

من الصعب تحديد تقديرات دقيقة لعدد الأوروبيين المستقرين في المغرب في العصر الحديث، وذلك بسبب غياب الدراسات المتخصصة في هذا الموضوع، بالإضافة إلى نقص الوثائق الأرشيفية التي قد تكون مفيدة في هذا السياق. وتقتصر المعلومات المتاحة على إشارات متفرقة وغالبًا ما تكون متناقضة في معظم الأعمال التي تناولت تاريخ الهجرة الأوروبية إلى المغرب. ومع ذلك، يمكن القول إن الاستيطان الأوروبي في المغرب شهد خلال القرن التاسع عشر تحولات كبيرة على مستويات عدة، بما في ذلك تنوع الجنسيات واختلاف الأصول الاجتماعية والجغرافية للأوروبيين، فضلاً عن توزيعهم المتفاوت بين المدن المغربية. ويقدم الجدول التالي لمحة عامة عن حجم تواجد الجاليات الأوروبية في المغرب خلال الفترة بين عامي 1854 و1864.

جدول يوضح الجالية الاوربية في المغرب حسب العدد والجنسيات

السنوات	البريطانيون	الإسبان	الإيطاليون	الفرنسيون	جنسيات اخرى	المجموع
1836	110	104	42	37	56	349
1858	310	146	50	65	40	611
1864	500	502	64	87	110	1350

المصدر: J .Louis Miège , Le Maroc et l'Europe (1830- 1894), Op.cit. P481 -

يعكس تطوّر أعداد الجاليات الأوروبية بالمغرب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1836 و1864 تصاعدًا ملموسًا في الحضور الأجنبي، وهو ما يندرج ضمن دينامية أوسع عرفتها الساحة المتوسّطية خلال القرن التاسع عشر، بفعل التحوّلات العميقة التي طرأت على موازين القوى الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وتزايد الاهتمام الأوروبي بالمجالات الجنوبية، ولا سيما المجال المغربي.

لقد انتقل عدد الأوروبيين المقيمين بالمغرب من 349 فردًا سنة 1836 إلى 1350 فردًا سنة 1864، وهو ارتفاع يفوق ثلاثة أضعاف في ظرف ثلاثة عقود، بما يجسد تسارع وتيرة الانفتاح المغربي على المحيط الدولي، سواء بفعل الضغوط القنصلية المتزايدة، أو نتيجة توسّع الامتيازات التجارية الممنوحة للأجانب، إضافة إلى تنامي الحضور القنصلي والدبلوماسي في عدد من الحواضر المغربية.

وتُبيّن المعطيات الإحصائية أنّ الجالية البريطانية كانت الأكثر عددًا خلال أغلب هذه الفترة، حيث شكّلت ما يقارب نصف مجموع الأوروبيين، وهو ما يؤشّر إلى الوزن الاقتصادي والسياسي المتنامي لبريطانيا داخل المغرب، وخاصة في الشمال، مستفيدة من الموقع الاستراتيجي لجبل طارق الذي شكل محورًا رئيسيًا للتبادل التجاري وعبور الأفراد.

في المقابل، حافظ الإسبان على حضور محدود نسبيًا حتى منتصف القرن، إذ لم تتجاوز نسبتهم 25% سنة 1858. ويُحتمل أن يكون ذلك راجعًا إلى امتناع بعضهم عن التسجيل في القنصليات، ما يجعلهم خارج دائرة الإحصاء الرسمي، ويدل في الآن ذاته على طبيعة حضورهم الذي اتّسم بالانغلاق والعزلة عن باقي الجاليات.

أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد تركزت أغلب الجاليات الأوروبية في الحواضر الساحلية الكبرى، وعلى رأسها طنجة والدار البيضاء. فالإيطاليون، ومعظمهم من جزيرة سردينيا، استقروا أساسًا في طنجة، واشتغلوا في مهن الصيد البحري والحرف التقليدية. في حين تمركز الفرنسيون في مدينة الدار البيضاء، منذ مطلع الثلاثينيات من القرن، وكانوا يمثلون قرابة 11% من الجالية الأوروبية إلى حدود منتصف القرن.

وعلى المستوى السوسيو–مهني، تشير المعطيات المتوفرة إلى أن أغلب الأوروبيين المقيمين بالمغرب خلال هذه المرحلة كانوا من فئة التجار، ووكلاء الشركات، والحرفيين، والبحّارة، ممن دفعتهم فرص العمل المتاحة ورُخص المعيشة إلى الاستقرار المؤقت أو الدائم داخل التراب المغربي. كما أنّ الغالبية الساحقة منهم كانت من فئة العُزّاب، ولم يبدأ عدد المتزوجين بينهم في الارتفاع إلا بعد سنة 1860، حيث تزايدت حالات الزواج من خادمات أوروبيات، خصوصا الإسبانيات القادمات عبر مضيق جبل طارق[6].

من جهة أخرى، تفيد شهادات مثل تلك التي أوردها الباحث ميج (Miege) بأن اللغة الإسبانية كانت الأكثر تداولًا حتى بين أفراد الجاليات الأجنبية، نظرًا لغلبة التجار والمتعاملين بها، فضلاً عن الحضور الإسباني الكثيف في بعض المراكز الحضرية. وقد شكّلت مدينة طنجة مجالاً حضريًا فريدًا من نوعه، حيث امتزجت مختلف الجنسيات الأوروبية، مستفيدة من موقعها الجغرافي، واحتضانها للتمثيليات الدبلوماسية

الأجنبية، فضلاً عن طابعها الدولي المبكر. ومع ذلك، حافظ أغلب الأوروبيين على أنماط عيشهم وتقاليدهم الثقافية والدينية، في ظل محدودية الاندماج السوسيومجالي مع الساكنة المحلية[7].

توزيع الجاليات الأوروبية في المدن المغربية خلال القرن19[8]

المدينة	الجنسيات الأوروبية الرئيسية	ملاحظات
الدار البيضاء	فرنسيون	استقرار منذ 1834 – نسبتهم 11% سنة 1858 – حضور متزايد بعد 1865، خاصة من السلك الدبلوماسي.
آسفي	إنجليز، وإيطاليون	مدينة بحرية جذبت نشاطًا تجاريًا متنوعًا – تركيز على التجارة والحرف.
تطوان	إسبان	استقرار تقليدي قوي – ارتباط ثقافي وجغرافي بإسبانيا – احتلال إسباني للمدينة سنة 1860.
العرائش	فرنسيون، وإسبان، وبرتغاليون، وإنجليز	طابع متعدد الجنسيات – مركز تجاري متنوع.
الرباط	فئات أوروبية محدودة	حضور ضعيف نسبيًا – طابع إداري وعسكري – جاذبية اقتصادية أقل مقارنة بالحواضر الأخرى.
مازاكان	الإسبان، وجبل طارق	إرث برتغالي قديم، وعلاقات بحرية مع جبل طارق سهلت التواصل والتجارة.

تمكّن الأوروبيون المقيمون في المغرب خلال القرن التاسع عشر من تجاوز العديد من العوائق التي كانت تقيد إقامتهم وتنقلاتهم داخل المملكة الشريفة. فقد أسهمت الامتيازات القنصلية والتجارية التي تمتعوا بها، إلى جانب تزايد الثقة في استقرار وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، في تحفيزهم على توسيع مجالات أنشطتهم خارج المدن الكبرى نحو المناطق الريفية.

في هذا السياق، قام العديد من الإسبان بالتركيز على الأنشطة الزراعية، حيث استثمروا في البساتين المحيطة بالحواضر المغربية الكبرى، مستثنين بذلك مدينة موكادور (الصويرة) التي احتفظت بطابعها التجاري البحري. وقد أسهموا في تزويد الأسواق الحضرية بالمنتجات الزراعية المتنوعة، كما شرعوا في استثمار تربية الماشية، ليس فقط بشكل فردي، بل عبر شراكات مع الفلاحين المغاربة. وقد أُحدثت نقلة نوعية في هذه الأنشطة مع دخول نظام قروض الإنتاج، الذي بات من أكثر الوسائل الاقتصادية شيوعًا بين الأوروبيين والمغاربة على حد سواء. تضمّن هذا النظام منح القروض مقابل رهن المنتجات الزراعية أو الماشية، وهو ما سهل حركة الأموال داخل الفضاء الفلاحي وأدى إلى تعزيز السيطرة الأوروبية على بعض القطاعات الاقتصادية.

وما من شكّ أن الأوروبيين استفادوا من الإعفاءات الضريبية التي تمتعوا بها بموجب الاتفاقيات القنصلية، ما أتاح لهم الفرصة لتطوير مشاريعهم الزراعية وتربية المواشي. ففي مناطق الدار البيضاء، على سبيل المثال، كان الفرنسيون يمتلكون ما يقارب 20 ألف رأس من الماشية، في حين كان البريطانيون يملكون حوالي 30 ألف رأس من الأغنام في محيط مينائها. وهو ما يعكس حجم النشاط الفلاحي الذي بدأ الأوروبيون في تسييره في بعض المناطق المغربية[9].

في سياق التحولات الاقتصادية التي شهدها المغرب خلال القرن التاسع عشر، لجأ عدد من الفلاحين المغاربة إلى وضع مواشيهم تحت إشراف الأوروبيين، إما تفاديًا للضرائب الباهظة التي فرضتها السلطة المخزنية، أو درءًا لمخاطر السرقات والمصادرات. وقد ساهم هذا التوجه في إرساء شكل من أشكال التبادل الاقتصادي بين السكان المحليين والمستثمرين الأوروبيين، بما يعكس بداية توغل رأس المال الأجنبي في البنية الاقتصادية التقليدية للبلاد.

ولم يقتصر الحضور الأوروبي على المجال الفلاحي، بل امتد ليشمل القطاع العقاري، حيث انخرط عدد من التجار الأوروبيين في عمليات المضاربة وشراء المنازل والمتاجر والأراضي داخل المدن المغربية الكبرى. وقد أثارت هذه الأنشطة المتزايدة قلق المخزن المغربي، الذي بدأ يتوجّس من اختلال ميزان السوق وارتفاع الأسعار بشكل غير مألوف، فضلًا عن انتشار المستودعات الخاصة التي خُصصت لتخزين البضائع المهرّبة، لا سيّما في محيط مدينة طنجة، الأمر الذي اعتُبر تهديدًا مباشرًا لاستقرار الاقتصاد الوطني ولسيادة الدولة على مواردها الحيوية.

وفي ظل هذا المناخ، نجح الأوروبيون في إدخال بوادر التصنيع إلى المغرب، ما شكّل منعطفًا مهمًا في المسار الاقتصادي للمملكة الشريفة. إذ شهدت البلاد، خلال تلك الفترة، إدخال تقنيات صناعية حديثة لم تكن معروفة في البيئة المحلية، وهو ما أسهم في تعزيز الوجود الأوروبي وتوسيع مجالات نفوذه. وتجسّد هذا التحول بوضوح سنة 1861، مع تركيب أول محرّك بخاري بمدينة طنجة، استُخدم لتشغيل طاحونة، في مؤشر واضح على انطلاق مسار التصنيع في البلاد[10]. ولم يقتصر هذا التطور على طنجة فحسب، بل امتد إلى مدن أخرى؛ ففي عام 1865، أُنشئ أول مصنع للطوب في مدينة العرائش، ما يعكس بجلاء تطور صناعة البناء وتوسع النشاط الصناعي في المدينة. كما شهدت مدينة مازاغان (الجديدة) تركيب آلات لنسج القطن، وهو ما يُشير إلى بدايات تشكُّل صناعة نسيج محلية، تُعد من أوائل المبادرات الصناعية التي ظهرت في بعض الحواضر المغربية تحت التأثير الأوروبي[11].

تؤكد هذه الأنشطة الصناعية على الطابع الجديد للتواجد الأوروبي في المغرب، حيث تجاوز هذا الحضور الأنشطة التجارية والزراعية ليشمل مجالات الصناعة والإنتاج. كان لهذا التحول دور محوري في تعزيز النفوذ الأوروبي في البلاد، بما يتماشى مع أهداف مشروعه الاستعماري المتطلع إلى الهيمنة الاقتصادية والتوسع في الاستثمارات. لقد أسهمت هذه الأنشطة في ترسيخ الوجود الأوروبي في المغرب، وساهمت في توسيع دائرة تأثيره، مما مكنه من التحكم في مفاصل الاقتصاد المغربي بما يتوافق مع مصالحه الاستعمارية، فتعززت بذلك سيطرته على الموارد الطبيعية والبنية الاقتصادية في المملكة الشريفة.

الأوروبيون في المغرب إبـان فترة الحماية؛

مع تغير موازين القوى الإقليمية، وبدعم من الأوساط المالية والديبلوماسية والعسكرية، انفردت فرنسا وإسبانيا بتقسيم المغرب وفرض الحماية عليه رسميا، بموجب اتفاقية فاس 30مارس1912.

ترتّب عن التواجد الاستعماري بالمغرب وجود جالية أوروبية تمركزت أساسا بالمراكز الحضرية الكبرى(الدار البيضاء، والرباط، ووجدة، والقنيطرة، وفضالة، ومكناس...)، تألفت غالبيتهم من الفرنسيين والإسبان، بالإضافة إلى أقليات من الإيطاليين والبرتغاليين والإنجليز والبلجيكيين والروس واليونانيين والسويسريين[12].

لقد أولت السلطات الفرنسية اهتماما معتبرا لتتبع الظاهرة الديموغرافية بالمغرب، ورصد ديناميته البشرية، فدأبت على تنظيم عمليات الإحصاء العام للسكان بالمغرب، كل رأس كل خمس سنوات ابتداء من عام 1921، ثم في عام 1926، تبعه إحصاء عام 1931، تلاه مباشرة إحصاء عام 1936. وبعد توقف لأسباب اضطرارية مرتبطة بمجريات الحرب العالمية الثانية، استُؤنفت عملية التعداد السكاني في أبريل 1951 لإحصاء الأجانب واليهود المغاربة. عاما بعد ذلك(أبريل 1952)، عبّأت سلطات الحماية جهودها لتنظيم إحصاء ثان استهدف المغاربة

المسلمين[13]. هذا ويمكن اعتبار هذا الإحصاء أكثر تنظيما ومصداقية من سابقيه؛ لأنه حوى كل مناطق الحماية الفرنسية وتم إنجازه بعد الشروع في التسجيل واستثمار دفاتر الحالة المدنية(ظهير 4 شتنبر 1915 بخصوص الحالة المدنية التي صارت إلزامية منذ سنة 1950).

لم تتوان الإدارة الفرنسية، في إطار تثبيت سياستها الاستعمارية، في استقطاب الموارد البشرية الأجنبية لتدبير شؤونها ورعاية مصالحها في مختلف المجالات، ومن جنسيات أوروبية مختلفة، وذلك بتشجيع هجراتهم واستقرارهم بمختلف المدن المغربية؛ عبر تحسين شروط العمل، والزيادة في الأجور والتعويضات، وتحفيز المبادرات الإنتاجية، والامتيازات المالية والضريبية... فعلى امتداد خمس سنوات، تقاطر أفواج الأوروبيين المدنيين على المغرب بشكل متفاوت تبعا للظروف السياسية والاقتصادية، إذ قدر عددهم سنة 1917بحوالي 62030 نسمة، توزعت جنسياتهم على النحو التالي[14]،

الفرنسيون	الإسبان	الإيطاليون	الإنجليز	جنسيات أخرى	المجموع
35780	13450	8955	1005	2840	62030

توزّع الأوروبيون على أبرز الحواضر المغربية، التي لم تكن ساكنتها تتجاوز 525,000 نسمة[15]، وهو رقم يعادل تقريبًا عدد سكان مدينة ليون الفرنسية خلال الفترة نفسها، ويُظهر الجدول تمركزهم الحضري بوضوح؛

المدينة	الدار البيضاء	الرباط– سلا	وجدة	مراكش	أخرى
عدد الأوربيين	37500	10200	4150	1050	أقل من 1000
عدد الفرنسيين	21000	6000	2500	1050	-

تكشف معطيات الجدول عن تمركز واضح للجاليات الأوروبية في الحواضر الكبرى للمغرب خلال فترة الحماية، في سياق لم تكن فيه الساكنة الحضرية المغربية تتجاوز 525000 نسمة. وقد تصدّرت الدار البيضاء هذا التمركز بما يناهز 37500 أوروبي، منهم 21000 فرنسي، ما يعكس أهميتها كمركز اقتصادي واستثماري محوري. تليها الرباط–سلا بـ10200 أوروبي، تأكيدًا لوظيفتها الإدارية والسياسية، ووجدة بـ4150 أوروبيًا نظرًا لقربها من الجزائر الفرنسية. بينما سجّلت مدن أخرى كمراكش وباقي الحواضر نسبًا أقل بكثير. ويُظهر هذا التوزيع أن الاستيطان الأوروبي في المغرب خضع لمنطق استعماري دقيق، يرتكز على التحكم في المراكز ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية، بما يخدم أهداف المشروع الكولونيالي.

وما فتئ أن تضاعف تواجد الأوروبيين، مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ليبلغ عددهم مطلع عشرينيات القرن العشرين إلى ما يزيد عن 129000 أوروبي. أما بطنجة فاستقر بها حوالي 13000فردا، ليصير مجموع الأوربيين بالمغرب 144000نسمة حسب ما أسفرت عنه حصيلة أول تعداد سكاني بالمغرب[16].

استقطبت مدينة الدار البيضاء لوحدها نصف الجالية الأوروبية بمنطقة الحماية الفرنسية؛ بحيث استوطنها حوالي 37762 أوربيا من جنسيات مختلفة.

وارتباطا بذات السياق، فقد أظهرت نتائج إحصاء 1926، أن عدد سكان المغرب وصل 4.216824 نسمة، مثلت نسبة الأوربيين منهم حوالي 2.53%، وهي نسبة ناطقة تعكس حجم التواجد الأجنبي وتطوره بالمغرب، إذ باتوا يشكلون 45% من مجموع ساكنة مدينة الدار البيضاء، و40% من ساكنة مدينة الرباط، في وقت مازال العنصر الفرنسي يتصدر الساكنة الأجنبية مقارنة بباقي الجنسيات الأخرى بنسبة بلغت 72% [17].

أمّا إحصاء عام 1931، والذي نُظّم في خضم تداعيات الأزمة الاقتصادية الكبرى(1929)، فقد كشف أن مجموع سكان المغرب بمنطقة الحماية الفرنسية، قد تجاوز عتبة خمسة ملايين نسمة(5.057449)، شكلت الجالية الأوروبية ما مجموعه 172455نسمة، جاءت جنسياتهم مرتبة كالتالي[18]؛

المغاربة		الأوربيون		
المسلمون	اليهود	الفرنسيون	الإسبان	الإيطاليون
4.768040	116954	128851	22666	12618

يُلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية أن عدد السكان الأوروبيين بالمغرب قد شهد زيادة ملحوظة بلغت 67743 فردًا مقارنة بإحصاء سنة 1926. ولا يمكن تفسير هذه الزيادة بالاعتماد على عامل الهجرة فقط، بل ترتبط أساسًا بارتفاع معدل المواليد في صفوف السكان الأوروبيين المقيمين بالمغرب.

ويُسجّل كذلك استمرار الفرنسيين في تصدّر قائمة الجنسيات الأوروبية، حيث إن 11680 منهم ينحدرون من أصول جزائرية، وتحديدًا من منطقة وهران. وتشير البيانات إلى أن مدينة الدار البيضاء تضم أكبر عدد من الأوروبيين، إذ يقطن بها 55291 شخصًا أوروبيًا، مما يجعلها المدينة الأكثر استقطابًا، بعد أن تجاوز عدد سكانها الإجمالي 160000 نسمة. وتأتي في المرتبة الثانية العاصمة الرباط بـ22087 أوروبيًا، تليها مدينة وجدة بـ14126، ثم مكناس بـ9945، ففاس بـ9641، وأخيرًا مراكش التي تحتضن 6379 أوروبيًا.

ووفقًا لنتائج التعداد السكاني لسنة 1936، بلغ عدد الأوروبيين المقيمين في منطقة الحماية الفرنسية بالمغرب 206506 نسمة، ما يمثل حوالي 3.28% من مجموع سكان المغرب، الذين قُدّر عددهم آنذاك بـ6296136 نسمة. وقد توزّعت أصول هؤلاء الأوروبيين حسب الفئات والجنسيات على النحو التالي:

المغاربة		الأوروبيون			
مسلمون	يهود	فرنسيون	الإسبان	الإيطاليون	جنسيات أخرى
5.898222	161312	155569	23414	15645	11878

تُظهر هذه الأرقام أن الفرنسيين شكّلوا الأغلبية الساحقة من الأوروبيين المقيمين، يليهم الإسبان ثم الإيطاليون، مع وجود أقلية من جنسيات أوروبية أخرى. وتدل هذه المعطيات على الطابع الاستعماري الفرنسي البارز في تلك الفترة، والذي انعكس في التوزيع السكاني وتكوين البنية الديموغرافية للبلاد.

أما فيما يخص منطقة الحماية الإسبانية، فتشير التقديرات إلى أن عدد الأوربيين المستقرين بها بلغ حوالي 187000فردا[19]. ومن ناحية أخرى، شهدت ضواحي كبرى المدن المغربية، مثل الدار البيضاء، الرباط، فاس، ومكناس، تضخمًا سكانيًا غير مسبوق نتيجة ارتفاع وتيرة الهجرة الداخلية من طرف الأهالي(السكان المغاربة). ورغم هذا النمو الديمغرافي السريع، يُلاحظ أن المستوى المعيشي للجاليات الأوروبية المقيمة بالمغرب، خلال منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، كان يتميز برخاء ملموس، سواء على مستوى الحاجيات الأساسية أو الكماليات. ويُعزى هذا إلى الفارق الكبير في مستويات الدخل؛ إذ بلغ متوسط دخل الفرد الأوروبي بالمغرب حوالي 17500 فرنك فرنسي، في حين لم يتجاوز متوسط الدخل الفردي في فرنسا نفسها 5500 فرنك[20].

قدّر إحصاء سنة 1951 عدد الأوروبيين القاطنين بالمغرب بنحو 447500 نسمة، وذلك في وقت تجاوز فيه عدد سكان المغرب تسعة ملايين نسمة. ويُظهر الجدول التالي توزيع الساكنة حسب المناطق والفئات السكانية[21]؛

	الأوروبيون	المغـــــاربة		مجموع المغاربة	مجموع السكان
		المسلمون	اليهود		
المنطقة السلطانية	362800	**7442000**	**199000**	7641000	8003800
المنطقة الخليفية	84700	**917000**	**7800**	924800	1009500
المجموع	447500	**8359000**	**206800**	8565800	9013300

(لا يشمل هذا الجدول ساكنة المناطق الدولية ولا الثغور المحلية ولا المناطق الصحراوية في الجنوب)

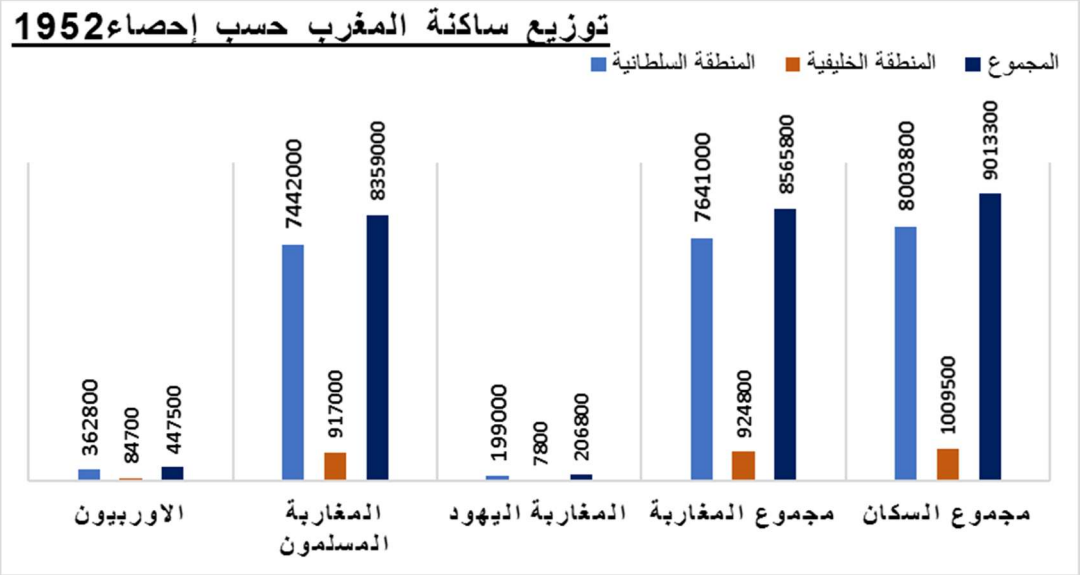

تعكس معطيات الجدول الخاص بتوزيع السكان في المغرب سنة 1951 ملامح التركيبة الديموغرافية خلال فترة الحماية، وتُبرز التفاوتات السكانية والاجتماعية بين المكونات المختلفة.

أولاً، يُلاحظ أن المغاربة المسلمون يشكلون الأغلبية المطلقة، بنسبة تفوق 92% من مجموع السكان، وهو ما يدل على أن البنية السكانية ظلت محافظة على طابعها الأصلي، رغم التحولات العميقة التي شهدها المغرب خلال عقود الحماية. كما أن عدد اليهود المغاربة، والذي بلغ حوالي 206800 نسمة، يعكس الوجود التاريخي والمستقر لهذه الطائفة داخل النسيج المجتمعي المغربي، قبل أن يبدأ عددهم في التراجع بشكل ملحوظ بعد الاستقلال.

في المقابل، يُظهر الجدول أن عدد الأوروبيين المقيمين بلغ 447500 نسمة، وهو رقم مرتفع يُظهر حجم التغلغل الاستعماري، خصوصًا في المنطقة السلطانية التي كانت تحت النفوذ الفرنسي المباشر، حيث استقر بها أكثر من 80% من الأوروبيين. ويُبرز هذا التوزيع ميل الجاليات الأوروبية للاستقرار في المناطق ذات الطابع الحضري والاقتصادي الحيوي، مثل الدار البيضاء والرباط.

من جهة أخرى، نلاحظ أن المنطقة الخليفية، الخاضعة للحماية الإسبانية، استقطبت عددًا أقل من الأوروبيين، ما يعكس الفرق في حجم الاستعمارين الفرنسي والإسباني من حيث التأثير والكثافة البشرية.

أما الاستبعاد الإحصائي للمناطق الدولية (كطنجة)، والثغور المحتلة (سبتة ومليلية)، والأقاليم الصحراوية، فيُشير إلى حدود التغطية الإدارية والسياسية لإحصاء 1951، كما يعكس الطابع المجزأ للسيادة المغربية خلال تلك المرحلة، نتيجة التقسيم الاستعماري بين الفرنسيين والإسبان.

شهدت وتيرة الهجرة الأوروبية نحو المغرب تصاعدًا ملحوظًا خلال أوائل الخمسينيات من القرن العشرين. فقد قُدّرت الزيادة في عدد الأوروبيين بـ +47860 نسمة سنة 1951، وبـ +39560 سنة 1952، ثم بـ +53400 سنة 1953. ويعكس هذا النمو المتواصل الإقبال الكبير على الاستقرار في المغرب، خاصة في ظل الامتيازات الاقتصادية والبنية التحتية التي وفّرها الاستعمار الفرنسي.

ورغم أن الأوروبيين ظلوا أقلية من حيث العدد، إلا أنهم هيمنوا على معظم الأنشطة الاقتصادية العصرية، من قبيل الزراعة العصرية، والتجارة، والصناعة، والنقل، والمؤسسات البنكية. كما كانوا يستحوذون على الحصة الأكبر من وسائل الأداء والموارد، إذ تشير التقديرات إلى أن الأوروبيين يستهلكون أربعة أخماس (5/4) الموارد المائية، ويستخدمون سبعة أثمان (8/7) وسائل النقل المتاحة في البلاد، وهو ما يعكس اختلالًا واضحًا في توزيع الثروات والفرص بين المستعمرين والسكان المحليين (الأهالي)[22].

تميّزت الأحياء الأوروبية في المغرب خلال فترة الحماية بطابع عمراني عصري وخاص، شمل تنظيم الشوارع الواسعة، والساحات العامة، والحدائق، والمرافق الإدارية والخدماتية، إلى جانب مناطق سكنية راقية مخصصة للجاليات الأوروبية. وقد مثّلت هذه الأحياء نموذجًا للتخطيط العمراني الاستعماري الحديث، المنفصل في الغالب عن الأحياء التقليدية التي يقطنها المغاربة.

فعلى سبيل المثال، أصبح وسط مدينة الدار البيضاء يضم حيًّا تجاريًا وماليًا حديثًا، يتميز بعمارات شاهقة وبُنى تحتية متطورة، جعلته، حسب تعبير الباحث **دانييل ريفيه** (D. Rivet)، يُشبه قلب مدينة شيكاغو الأمريكية من حيث الكثافة العمرانية والوظيفة الاقتصادية [23].

شكل الأوربيون(عامتهم فرنسيين) أكثر سكان الأحياء العصرية لمدينة الرباط– العاصمة الإدارية والسياسية– نسمة، مقابل حضور ضعيف للمغاربة، ذلك أن عدد الأوربيين تطور بشكل منتظم ومتصاعد طيلة فترة الحماية، وهو ما يعكسه الجدول التالي[24]؛

السنوات	1917	1921	1936	1951
نسبة الأوربيين من مجموع ساكنة الرباط	% 58	% 68	% 76	%87

يمكن تقسيم المجتمع الأوروبي الذي استقر في المغرب خلال فترة الحماية إلى ثلاث طبقات اجتماعية رئيسية؛

الطبقة الدنيا: وتتكوّن أساسًا من العمال الإسبان، الذين بلغ عددهم حوالي 50000 في مناطق الحماية الفرنسية، و80000 في مناطق الحماية الإسبانية[25]. كان هؤلاء يقيمون غالبًا في الأحياء الشعبية مثل حي المعاريف في الدار البيضاء، ويشتغلون في الأعمال اليدوية والقطاعات الصناعية.

الطبقة الوسطى: وهي الأكثر عددًا، إذ كانت تمثّل حوالي ربع السكان الأوروبيين النشيطين، وتتكوّن من الموظفين، والتجار، وأرباب العمل الصغار، والعمال المهرة. وقد لعبت هذه الفئة دورًا مهمًا في تشغيل وتسيير مرافق الاقتصاد العصري[26].

الطبقة العليا: وتشمل أصحاب المعامل والمقاولات والمستثمرين الكبار، الذين كانوا ينعمون بحياة الرفاهية والترف، ويقيمون في الأحياء الراقية مثل حي أنفا، المعروف بفيلاته الفخمة ومرافقه المتميزة.

ورغم الفروقات الطبقية داخل المجتمع الأوروبي نفسه، فإن معدل الدخل الفردي للأوروبي في المغرب ظل أعلى من نظيره في فرنسا أو الجزائر خلال نفس الفترة[27]، وهو ما يعكس الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت الجاليات الأوروبية تحظى بها في المغرب تحت نظام الحماية.

الأوروبيون في المغرب غداة الاستقلال؛

رسم بياني يوضح انخفاض عدد الأجانب المقيمين في المغرب(بالآلاف) [28]

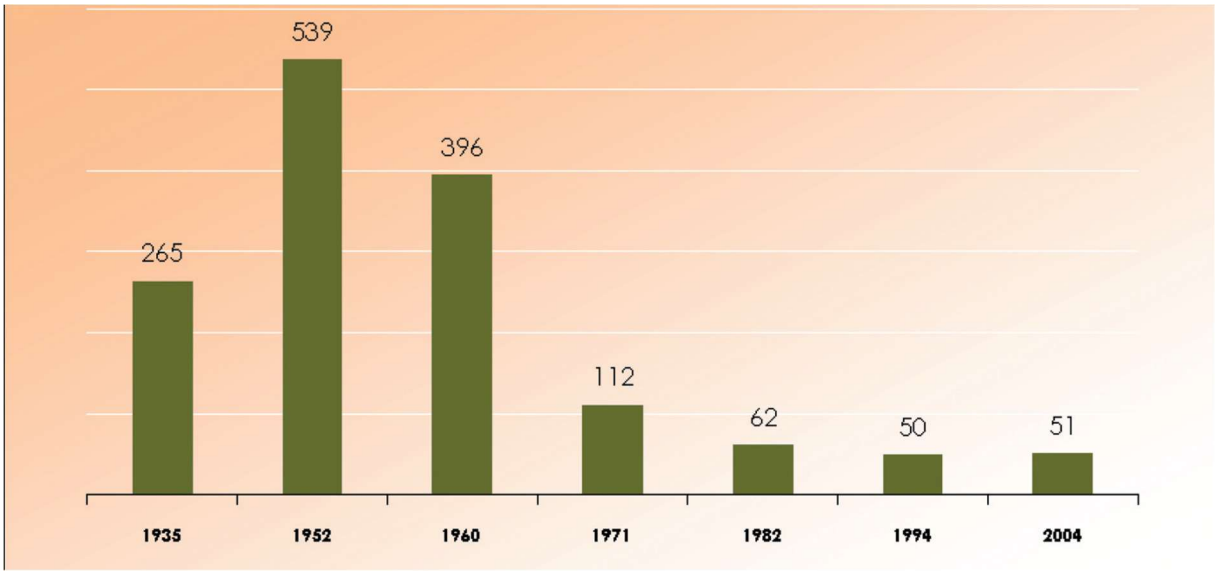

شهد المغرب، عقب حصوله على الاستقلال في 2 مارس 1956، تحولات ديموغرافية عميقة، لعل أبرزها التراجع الكبير في عدد الأجانب المقيمين فوق ترابه[29]، خاصة من الفرنسيين والإسبان. فقد انخفض عدد الفرنسيين، على سبيل المثال، من حوالي 250000 إلى نحو 10000 فقط سنة 1965، أي خلال أقل من عقد واحد. ويُظهر المبيان المرافق لهذا المعطى بوضوح، تراجع نسبة الأجانب المقيمين بالمغرب بـ72% ما بين سنتي 1960 و1971، ثم بـ45% إضافية بين 1971 و1982، قبل أن تتباطأ وتيرة هذا الانخفاض لتستقر عند 19% بين 1982 و1994. أما في إحصاء سنة 2004، فقد تم تسجيل 51435 أجنبيًا مقيما بالمملكة، أي بزيادة طفيفة بلغت 1254 مقارنة بإحصاء 1994، ما يُشير إلى بداية استقرار نسبي في حجم الجالية الأجنبية.

وبالموازاة مع هذا التراجع، سجّل المغرب ارتفاعًا كبيرًا في ساكنته الوطنية. فرغم الملاحظات التقنية والمنهجية التي شابت إحصاء سنة 1960[30]، إلا أنه قدّم صورة واضحة عن دينامية النمو السكاني، حيث تجاوز عدد سكان المغرب آنذاك 11 مليون نسمة، بعد أن كان في حدود 9 ملايين سنة 1952. هذا الارتفاع، الذي يُقدّر بأكثر من مليونَي نسمة خلال ثماني سنوات فقط، يُترجم بنسبة نمو طبيعي بلغت حوالي 25%، مما يعكس ارتفاع معدلات الولادة وانخفاض نسبي في معدلات الوفاة خلال تلك المرحلة. وبينما كانت الجاليات الأجنبية في تراجع، أخذت التركيبة الديموغرافية للمغرب تتجه نحو التجانس، في ظل مغادرة المستوطنين وتنامي الحضور المغربي على المستويات السكانية والاقتصادية والإدارية.

التوزيع الجغرافي للجنسيات الأوروبية المقيمة في المغرب؛

يُشكّل الأوروبيون النسبة الأكبر من مجموع الأجانب المقيمين في المغرب، حيث تبلغ نسبتهم حوالي 45.9%، متقدّمين على باقي الجنسيات، من بينهم الأفارقة جنوب الصحراء، والمغاربة مزدوجو الجنسية، والآسيويون، خصوصًا الصينيين. وتتصدّر الجنسية الفرنسية القائمة بنسبة 29%، تليها الجنسية الإسبانية بنسبة 5.4%. وتأتي باقي الجنسيات الأوروبية في مراتب تالية، حيث يحتل الإيطاليون المرتبة الثالثة، يليهم الألمان، ثم البلجيكيون، في حين يُصنّف الإنجليز في مؤخرة الترتيب من حيث العدد[31] .

تستقر غالبية الجالية الفرنسية المقيمة في المغرب في المدن الكبرى التي تتمتع ببنية تحتية متطورة ومرافق اقتصادية وسياحية جذابة. إذ يتوزع الفرنسيون على المدن المغربية بشكل غير متوازن، حيث يتركز 41.1% منهم في الدار البيضاء الكبرى، التي تُعتبر المركز الاقتصادي الأول في المغرب. تليها العاصمة الرباط بنسبة 15.7%، وهي المدينة التي تجمع بين الوظائف الإدارية والثقافية. في المرتبة الثالثة، تأتي مراكش بنسبة 12.5%، المدينة السياحية المعروفة عالميًا، بينما تستقطب أكادير، الواقعة في جنوب المغرب، 5.7% من الفرنسيين بفضل جوها المعتدل ووجهاتها السياحية. وأخيرًا، تشهد المحمدية، المدينة الساحلية التي تمثل مركزًا صناعيًا هامًا، استقرار 4.5% من الفرنسيين المقيمين في المملكة. هذا التوزيع الجغرافي يُظهر ارتباط الجالية الفرنسية في المغرب بالمراكز الحضرية التي توفر فرص العمل والحياة الحضرية الحديثة[32].

خريطة توضح توزيع الجالية الفرنسية حسب إقامتها في المدن المغربية حسب إحصاء 2004

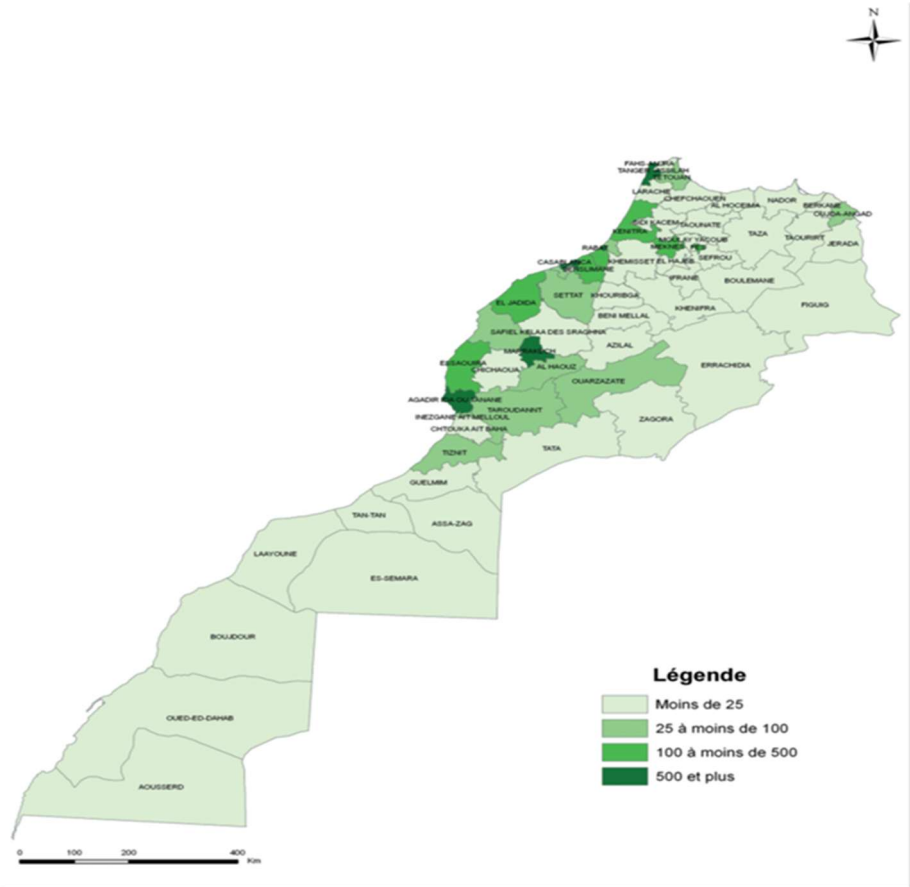

المصدر: Les Résidents étrangers au Maroc

يفضل العديد من الإسبان الاستقرار في المناطق الشمالية للمغرب، حيث تتصدر طنجة وأصيلة قائمة المدن التي تستقطبهم، إذ يعيش 25.2% من الجالية الإسبانية في هاتين المدينتين، مما يعكس الرابط التاريخي والجغرافي القوي بين المغرب وإسبانيا. تليها تطوان بنسبة 14.3%، ثم الناظور بـ3.4%، والعرائش بـ3%. وعلى الرغم من تمركزهم في الشمال، فإن مدينة الدار البيضاء تستقطب 23.7% من الجالية الإسبانية، كونها المركز الاقتصادي الأكثر نشاطًا في البلاد. كما أن الرباط، العاصمة السياسية والإدارية، تستقر فيها نسبة 9.9% من الإسبان، في حين تحتضن أكادير نسبة 4.3%. يظهر هذا التوزيع جليًا تفضيل الإسبان للمناطق التي تتمتع بفرص اقتصادية متنوعة، سواء في الشمال قربًا من إسبانيا أو في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط[33].

خريطة توضح توزيع الجالية الإسبانية حسب إقامتها في المدن المغربية حسب إحصاء 2004

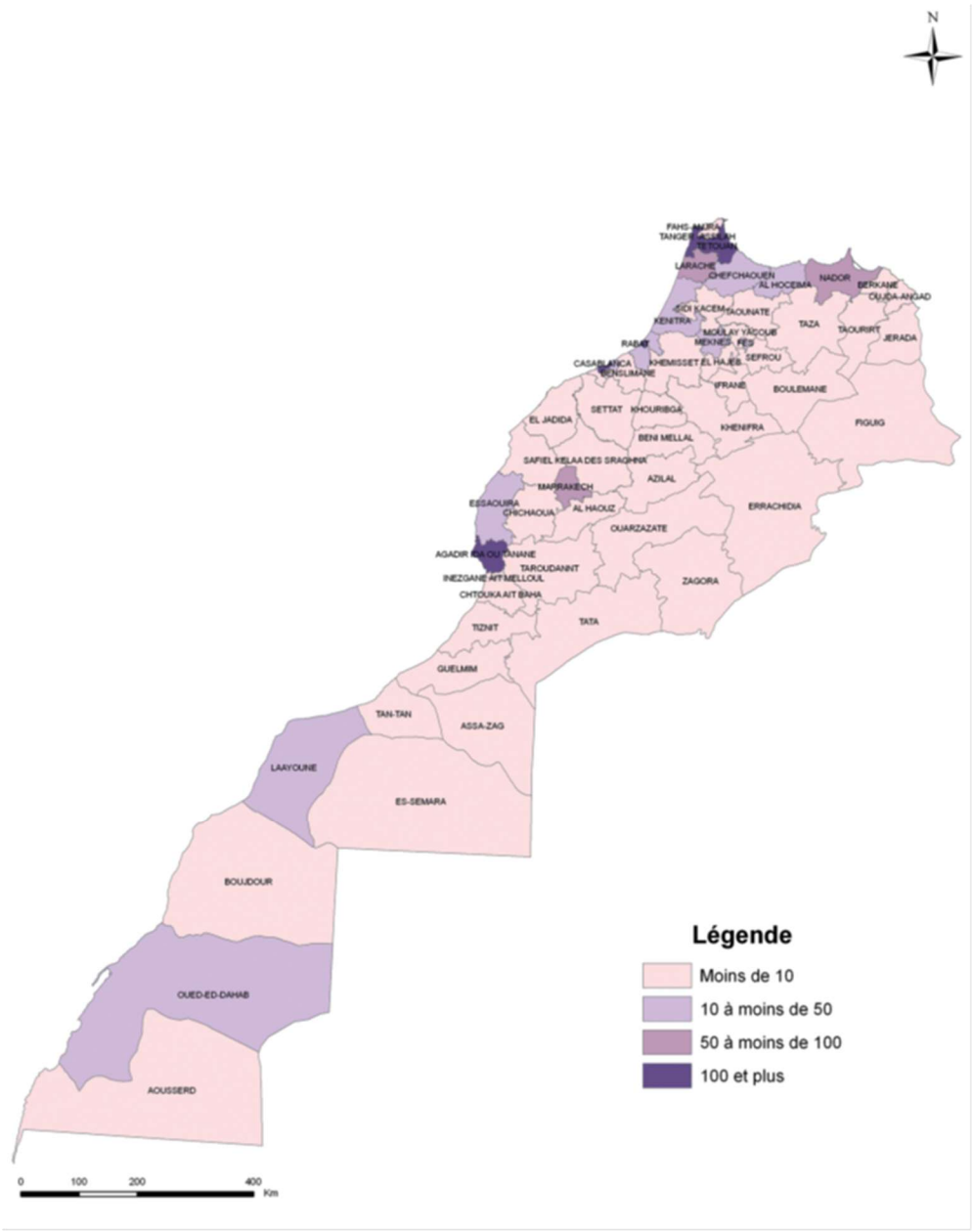

المصدر: Les Résidents étrangers au Maroc, RGPH2004

تكشف معطيات إحصاء 2004[34] أن التركيبة العمرية للجالية الأوروبية المقيمة في المغرب تميل بشكل واضح نحو الفئات المتقدمة في السن حيث تُسجَّل نسبة مرتفعة من كبار السن(Personnes âgées)، مقارنة بباقي الجاليات الأجنبية، خاصة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء. ويُعزى هذا الميل إلى نزوح الشباب الأوروبي نحو بلدانهم الأصلية أو وجهات أخرى بهدف استكمال دراساتهم العليا أو ولوج مؤسسات تعليمية ذات جودة ومواصفات عالية، لا تتوفر بالقدر نفسه في المغرب. ويعكس هذا الوضع تحوّل الجالية الأوروبية المقيمة بالمغرب إلى فئة عمرية شبه مستقرة، يغلب عليها الطابع التقاعدي أو شبه المهني، بخلاف الجاليات الإفريقية التي تتسم بهيمنة الفئات الشابة والنشطة اقتصاديًا.

الهرم العمري للأوربيين القاطنين في المغرب (حسب إحصاء 2004)

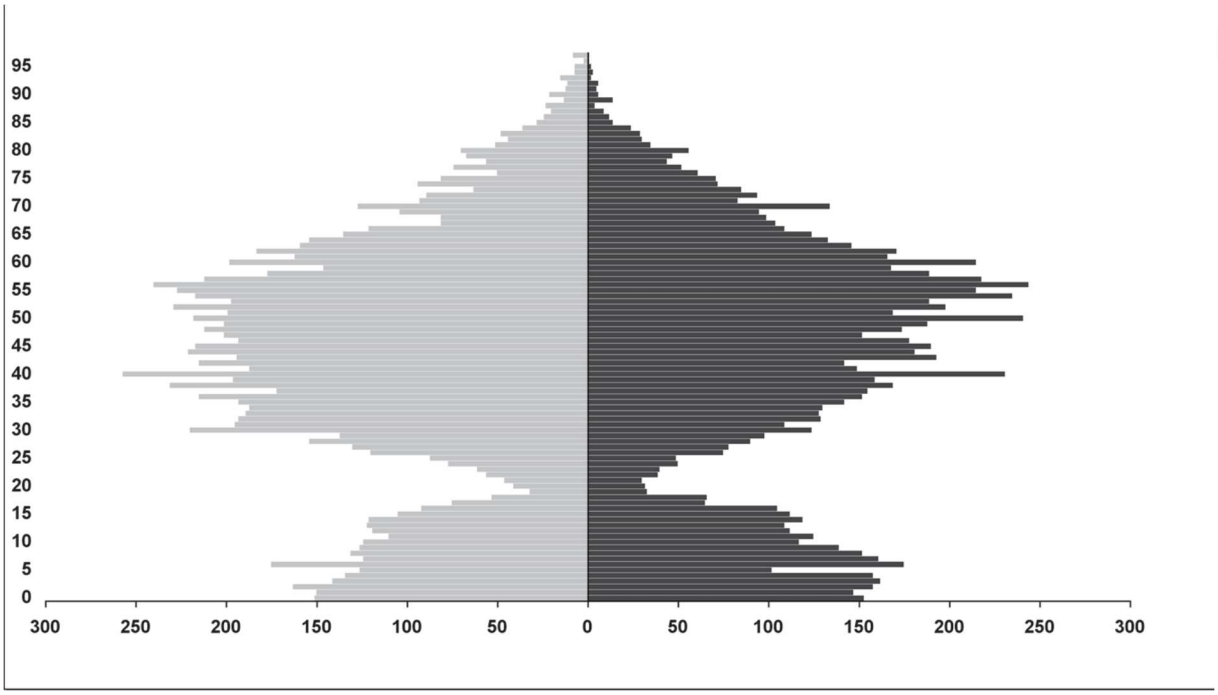

تشير المعطيات المرتبطة بالجالية الأوروبية المقيمة في المغرب منذ أكثر من خمسة عشر عامًا، إلى أن حوالي 60% منهم في وضعية زواج، مع تسجيل تفوق نسبي في نسبة المتزوجات مقارنة بالرجال، وهو ما قد يرتبط بطول أمد الإقامة والاستقرار الأسري داخل الوسط الحضري المغربي. كما تُظهر الأرقام ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة الترمل في صفوف النساء الأوروبيات مقارنة بالرجال، وهو ما يعكس الفارق في متوسط العمر بين الجنسين. وفي المقابل، تبرز فئة من العازبين الذين تجاوزوا سن 55 عامًا، حيث لا يزال 9.5% غير متزوجين، من بينهم 11.6% من الرجال مقابل 7.3% من النساء، وهو معطى قد يشير إلى تحولات في أنماط الحياة أو إلى عزوف جزئي عن الزواج داخل بعض الفئات من الجالية، خاصة تلك المنخرطة في مسارات مهنية أو فردية طويلة الأمد[35]. ويبين الجدول أسفله توزيع الأوروبيين في المغرب حسب الجنس الوضعية الاجتماعية.

الوضعية الاجتماعية	ذكور	إناث	المجموع
عازب	23.9	13.3	18.2
متزوج	67.6	71.9	67.6
أرمل	5.6	5.6	5.6
مطلق	3.0	6.3	3.0
المجموع	**100**	**100**	**100**

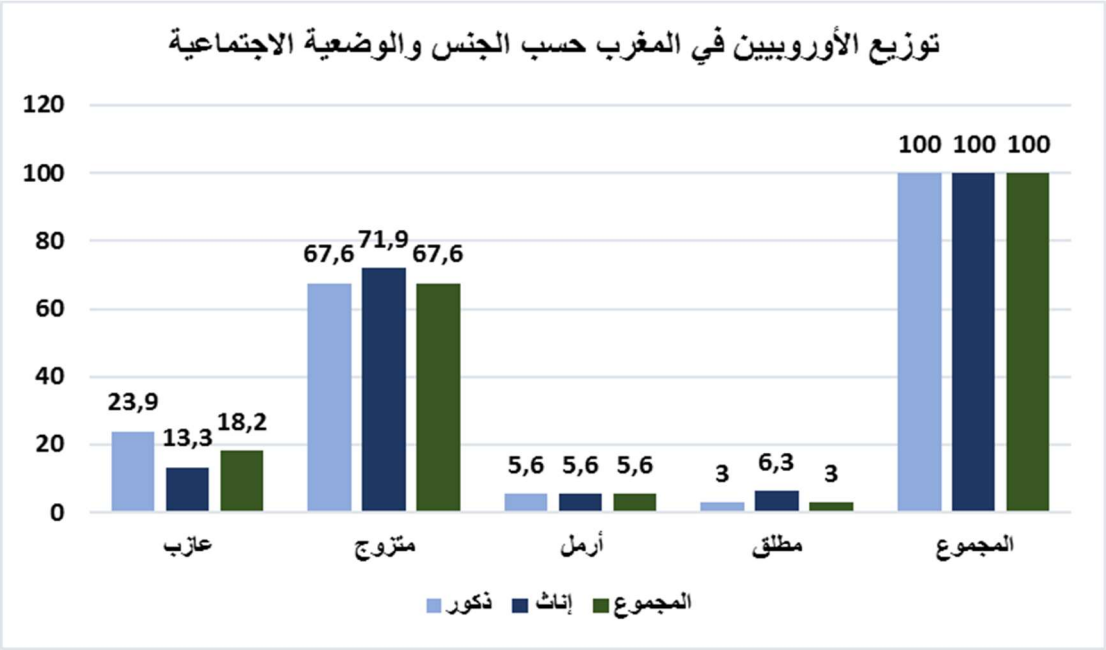

المواصفات السوسيوثقافية للجالية الأوروبية؛

تُبيّن المعطيات الإحصائية وجود تفاوت ملحوظ في المستوى التعليمي بين الجاليات الأجنبية المقيمة في المغرب، حيث تُسجّل الجالية الأوروبية أدنى نسبة أمية، لا تتجاوز 1.7%، وهو رقم يُعدّ شبه منعدم مقارنة بباقي الجاليات. في المقابل، تبلغ نسبة الأمية في صفوف الجالية الإفريقية حوالي 16%، بينما تُسجّل الجالية الآسيوية نسبة أقل، في حدود 3.7%. وتُظهر الأرقام أيضًا أن النساء أكثر عرضة للأمية من الرجال، في مختلف الجنسيات[36].

وعند النظر إلى مستويات التكوين، يتبيّن أن 95.8% من الأوروبيين حاصلون على الأقل على شهادة التعليم الابتدائي، مقابل 81.7% فقط من الأفارقة. كما أن 51.6% من الأوروبيين يتوفرون على شواهد أو تكوينات عليا، في حين لا تتجاوز هذه النسبة 33.5% لدى الجالية الإفريقية.

وتعكس هذه المؤشرات الفجوة التعليمية بين الجاليات، والتي تؤثر بشكل مباشر على فرص الإدماج المهني والاجتماعي داخل المجتمع المغربي، كما تُبرز ارتباط الجالية الأوروبية أكثر بالقطاعات العصرية والمؤسسات ذات المتطلبات التعليمية المرتفعة.

	الأجانب في المغرب	
المؤهلات الدراسية	الجالية الأوروبية	الجالية الإفريقية
شهادة دراسة ابتدائية	%95.8	%81.7
شواهد أو دراسات عليا	%51.6	%33.5

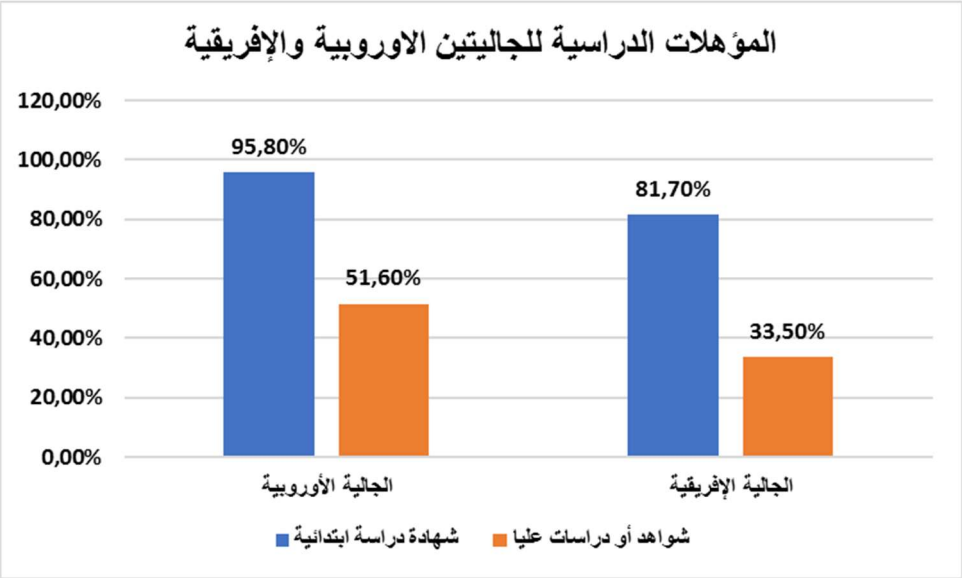

مستوى الأنشطة ونوعها؛

تشير معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 إلى أن 40.6% من السكان الأجانب المقيمين في المغرب يُعدّون من الفئة النشيطة اقتصاديًا، حيث يُشكل الموظفون منهم نسبة 94.2%، بينما تصل نسبة العاطلين عن العمل إلى 5.8% فقط. وعلى الرغم من أن المرأة الأجنبية تساهم بفعالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، فإن معدل مشاركتها يظل محدودًا، إذ لا يتجاوز 27.6%، مقارنة بـ 53.6% لدى الرجال.

وتُعتبر الجالية الأوروبية الأكثر دينامية في سوق الشغل، حيث تمثل 47% من مجموع الأجانب النشيطين، ما يعكس تفوّقها على مستوى التكوين والكفاءة مقارنة بجاليات أخرى، خصوصًا الجاليات الإفريقية التي تسجل معدلات نشاط أضعف، نتيجة ارتباط نسبة مهمة من أفرادها بمتابعة الدراسة، أو بانشغال النساء بالأعمال المنزلية.

وتُبرز هذه الأرقام التفاوت في مستويات التأهيل والاندماج الاقتصادي بين مختلف الجنسيات الأجنبية، وهو ما توضحه المعطيات البيانية المرافقة[37].

رسم مبياني يوضح توزيع الأجانب حسب الجنسيات ونوع النشاط (%)

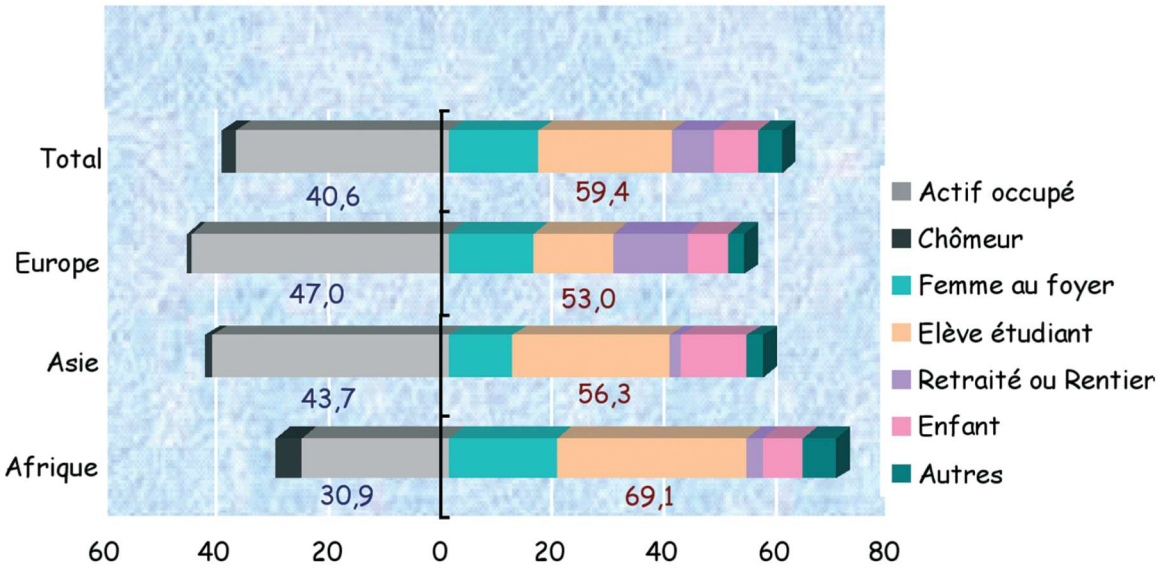

تُظهر البيانات أن 15.7% من الأوروبيين المقيمين في المغرب هم من المتقاعدين، وهو ما يعادل 80.9% من إجمالي الأجانب المتقاعدين في المملكة، مما يعكس التوجه المستمر نحو الاستقرار طويل الأمد لهذه الفئة في البلاد. وتتصدّر الجالية الفرنسية قائمة المتقاعدين الأوروبيين، حيث تمثل 56.7% منهم، وهو ما يدل على الأثر التاريخي والثقافي العميق للعلاقة بين المغرب وفرنسا.

أما بالنسبة للأوروبيين النشيطين، فتتوزع مشاركتهم في سوق العمل المغربي عبر مختلف القطاعات المهنية. وتُظهر الأرقام أن أغلبهم يشتغل في قطاعات ذات كفاءة عالية مثل التجارة، الصناعة، والخدمات، مما يعكس مستوى تأهيلهم العالي الذي يسمح لهم بالمساهمة الفعالة في الاقتصاد المغربي. يُبين الجدول التالي تفاصيل توزيع المهن بين الأوروبيين النشيطين، ليُظهر توزيعهم حسب القطاعات ويُوضح المجال الذي يهيمنون عليه[38]؛

رب العمل	مستقل	أجير	مساعد اجتماعي	أنشطة أخرى	المجموع
%15.3	%12.6	%70.2	%1.4	%0.5	%100

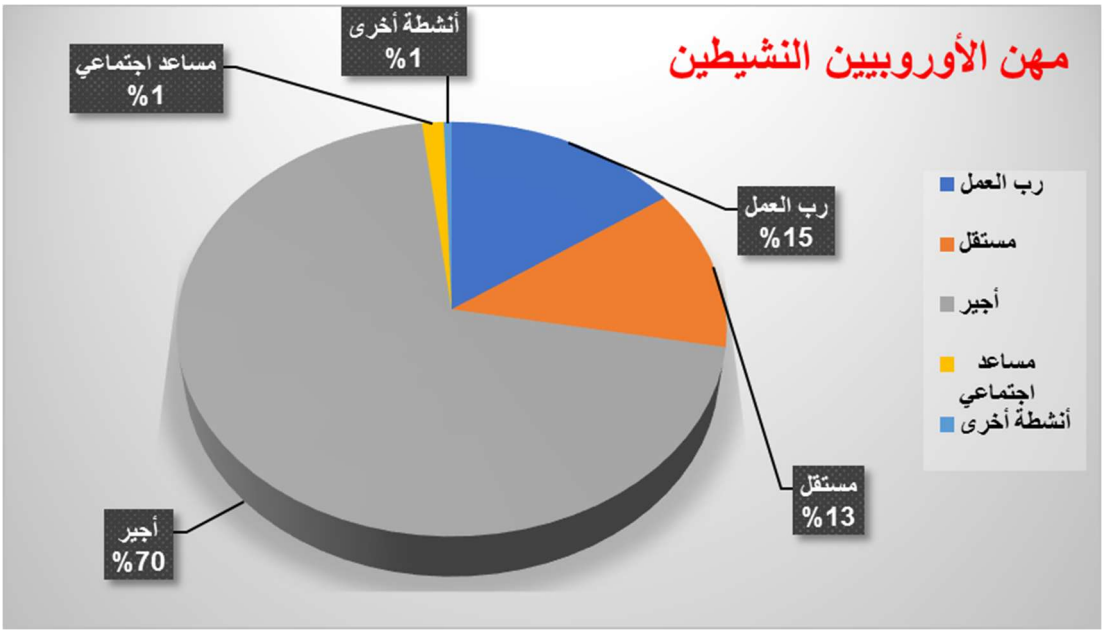

فيما يخص متوسط حجم الأسر الأجنبية المقيمة في المغرب، يختلف هذا المعدل من جنسية إلى أخرى. ففي حالة الأسر الأوروبية، يبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 2.3 فردًا، وهو يُعد من أدنى المعدلات مقارنة ببقية الجنسيات الأجنبية في المغرب، مما يعكس نمط الحياة الأسرية الصغيرة نسبياً بين أفراد الجالية الأوروبية مقارنة بالأسر في الجنسيات الأخرى[39]؛

الأفريقية	الأسيوية	الأوروبية	أخرى	المجموع
%4.2	%3.4	%2.3	%3.2	%3.4

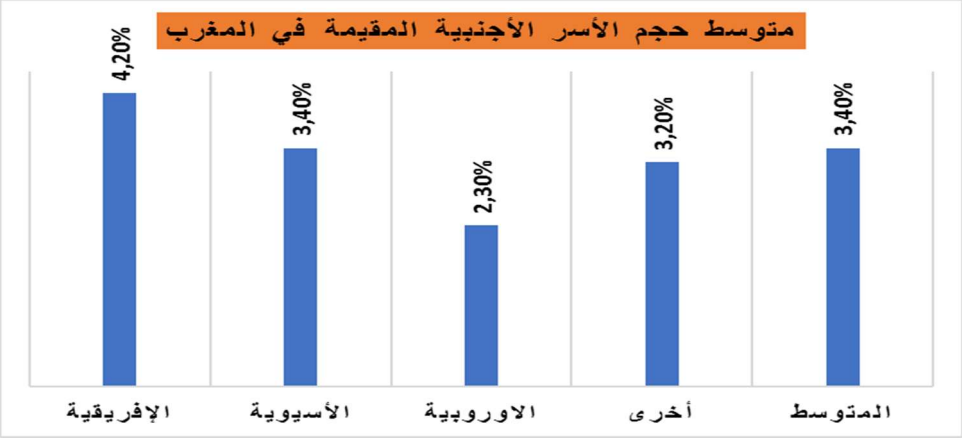

تتوزع أنماط السكن بين أسر الجالية الأوروبية المقيمة في المغرب بشكل متفاوت، حيث يُقيم 36.1% منهم في فيلا فاخرة، بينما يفضل 46.1% السكن في شقق سكنية. في المقابل، يعيش 3.5% فقط في منازل ذات طابع تقليدي. ومن المهم الإشارة إلى أن نصف الأسر الأوروبية تقريبًا تختار استئجار مساكن، بينما 37.8% منها تمتلك مساكن خاصة بها[40].

الأوروبيون في المغرب من خلال إحصاء 2014

أفاد الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2014 بزيادة ملحوظة في عدد الأجانب المقيمين في المغرب[41]، حيث تجاوز عددهم 86 ألفًا، مسجلين معدل نمو إجمالي بلغ 64%، أي بزيادة قدرها 34,771 أجنبيًا بين عامي 2004 و2014[42].

تطور عدد الاجانب المقيمين في المغرب من خلال نتائج إحصاءات(1994- 2004 – 2014)

إحصاء 2014	إحصاء 2004	إحصاء 1994
86206	51435	50181

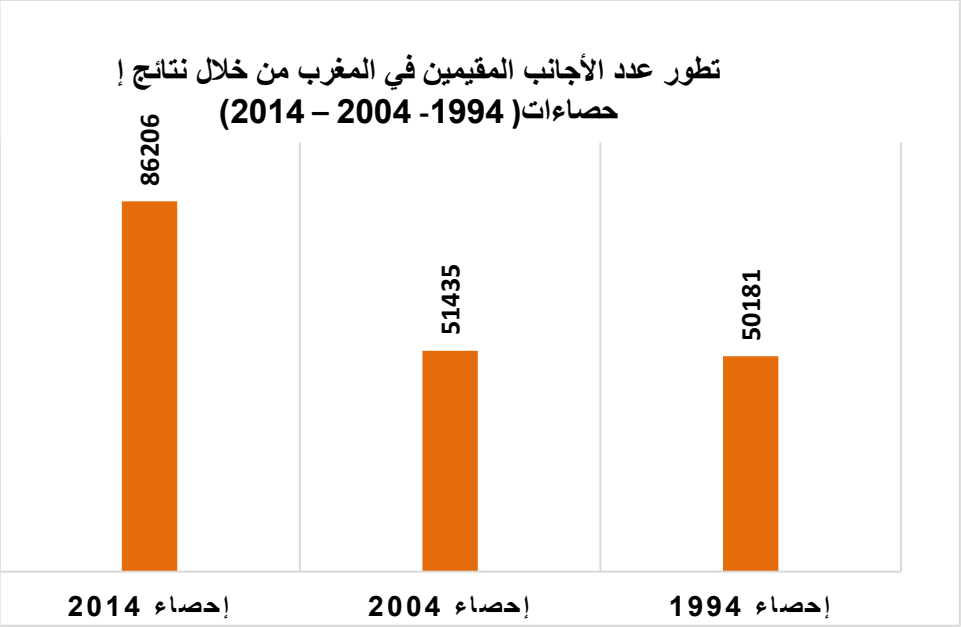

تتوزع الجالية الأجنبية المقيمة في المغرب وفقًا للجنسيات على النحو التالي[43]؛

الجنسيات الأوروبية	الجنسيات الأفريقية	الجنسيات الأسيوية	جنسيات أخرى
%40	%41.6	%15.2	%3.2

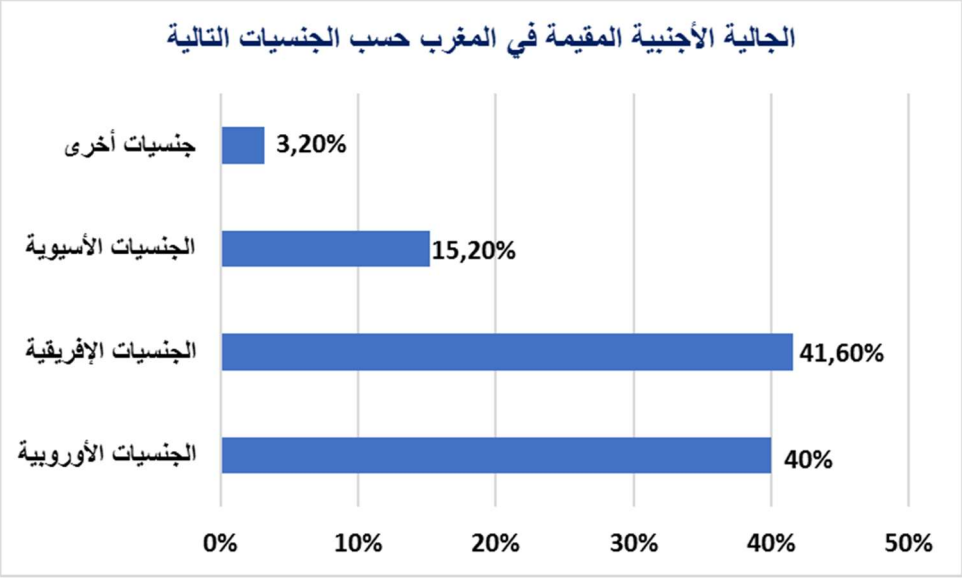

وتظل الجالية الفرنسية في صدارة الجنسيات الأوروبية المقيمة بالمغرب من حيث العدد، حيث يقدر عددهم بحوالي 21,345 فرنسيًا، مما يشكل 25.4% من إجمالي الجالية الأوروبية في المملكة.

جدول يبين عدد سكان الجنسيات الأوروبية المستقرة في المغرب حسب إحصاء 2004[44]

الجالية الألمانية	الجالية البلجيكية	الجالية الإيطالية	الجالية الإسبانية	الجالية الفرنسية
805	1056	1970	3990	21344

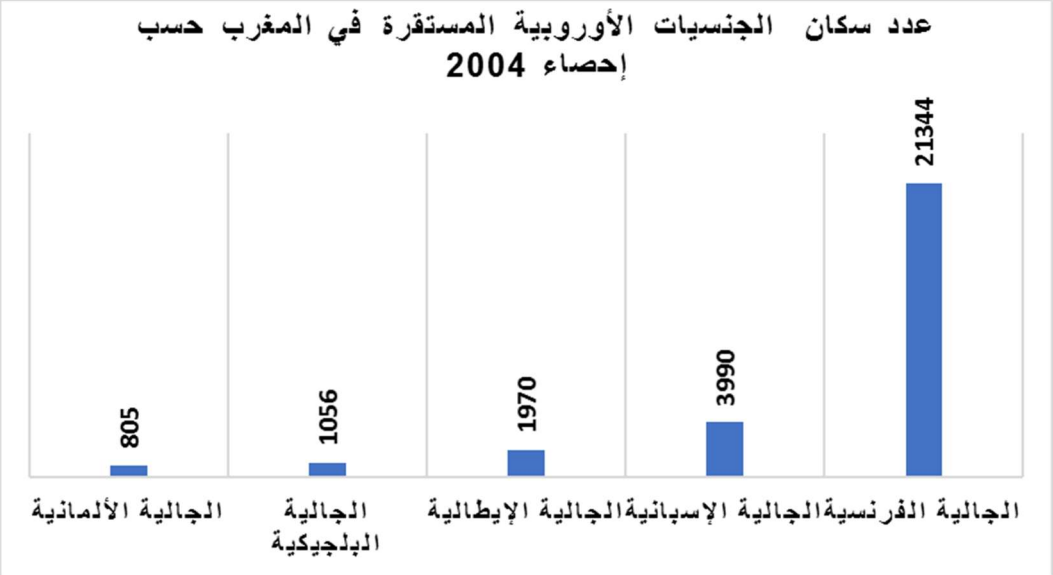

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم في 2008 إلى دفع العديد من المواطنين الأوروبيين[45]، من مختلف الجنسيات، للاستقرار في المغرب واختياره كوجهة ثانية للإقامة، وذلك لعدة أسباب. من أبرز هذه الأسباب القرب الجغرافي والإرث التاريخي المشترك بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن المناخ المعتدل في المغرب على مدار العام. بالإضافة إلى ذلك، ساهم الاستقرار السياسي والأمني في المغرب في جذب الأوروبيين، الذين استفادوا من التحفيزات التي تقدمها المملكة، لا سيما في التحفيزات الضريبية، والاستثمارية، والعقارية[46]. هذا الأمر يفسر إقبال 57.3% من الجالية الأوروبية على الاستثمار في الأنشطة الحرة أو القطاع الخاص، حيث يتركز أغلبهم في الدار البيضاء الكبرى، التي تُعد القطب الاقتصادي للمغرب.

تكشف معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أن متوسط العمر لدى الجالية الأوروبية المقيمة في المغرب يناهز 35 سنة للرجال و36 سنة للنساء، في مؤشر يعكس تركيبة عمرية شابة نسبيًا. كما يُقدر عدد الأوروبيين الذين قضوا أكثر من 15 سنة في المغرب بـ23982 فردًا، أي ما يمثل 34.7% من مجموع الأوروبيين المقيمين، مع تسجيل غلبة واضحة للرجال بنسبة 68% مقابل 31% للنساء. أما على مستوى التكوين، فتميزت هذه الفئة بنسبة أمية شبه منعدمة، إذ لم تتجاوز 0.7%، وهو ما يدل على مستوى تعليمي مرتفع داخل أوساط الأوروبيين المستقرين في المغرب لفترة طويلة[47]؛

الجالية الأوروبية المتمدرسة		نسبة الرجال		نسبة النساء	
العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
28653	99.3	14627	99.4	14026	99.3

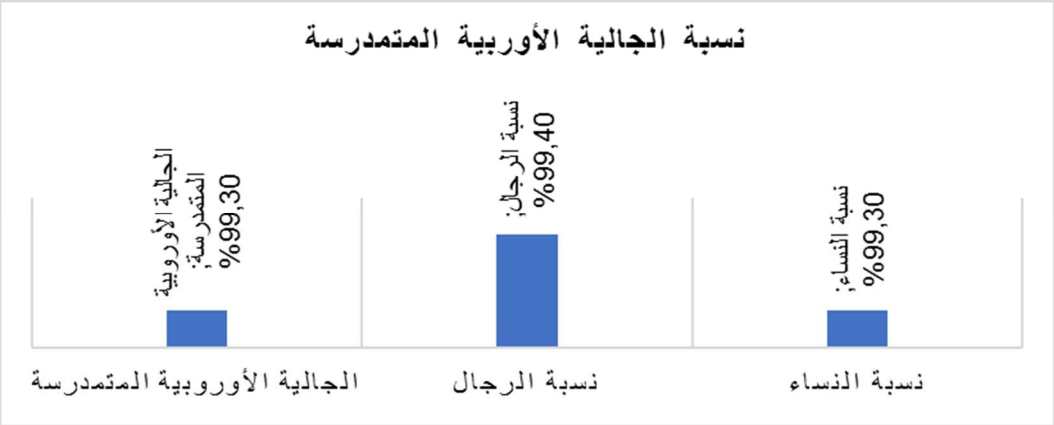

وارتباطًا بالسياق نفسه، يُظهر الإحصاء أن نصف الأوروبيين المقيمين في المغرب، ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و59 عامًا، يتوفرون على مؤهلات علمية ودراسية عالية، ما يعكس حضورًا نوعيًا من حيث التكوين والكفاءة.

من جهة أخرى، يبلغ عدد الأجانب النشيطين اقتصاديًا في المغرب حوالي 34717 شخصًا، أي ما يعادل 41.3% من مجموع الأجانب، وتُسجَّل هيمنة واضحة للرجال الذين يمثلون 70% من هذه الفئة. في المقابل، يبلغ عدد العاطلين عن العمل من الأجانب 5371 فردًا، بنسبة تصل إلى 6.1%. أما عدد السكان غير النشيطين (خارج سوق العمل)، فيُقدَّر بـ 43913 شخصًا، أي ما نسبته 52%، موزَّعين حسب فئات اجتماعية ومهنية مختلفة[48].

الفئة غير النشيطة	العدد	النسبة%
طالب	18894	22.5
ربة البيت	8745	10.4
متقاعد	7690	9.2
طفل	5451	6.5
آخرون	3113	3.7

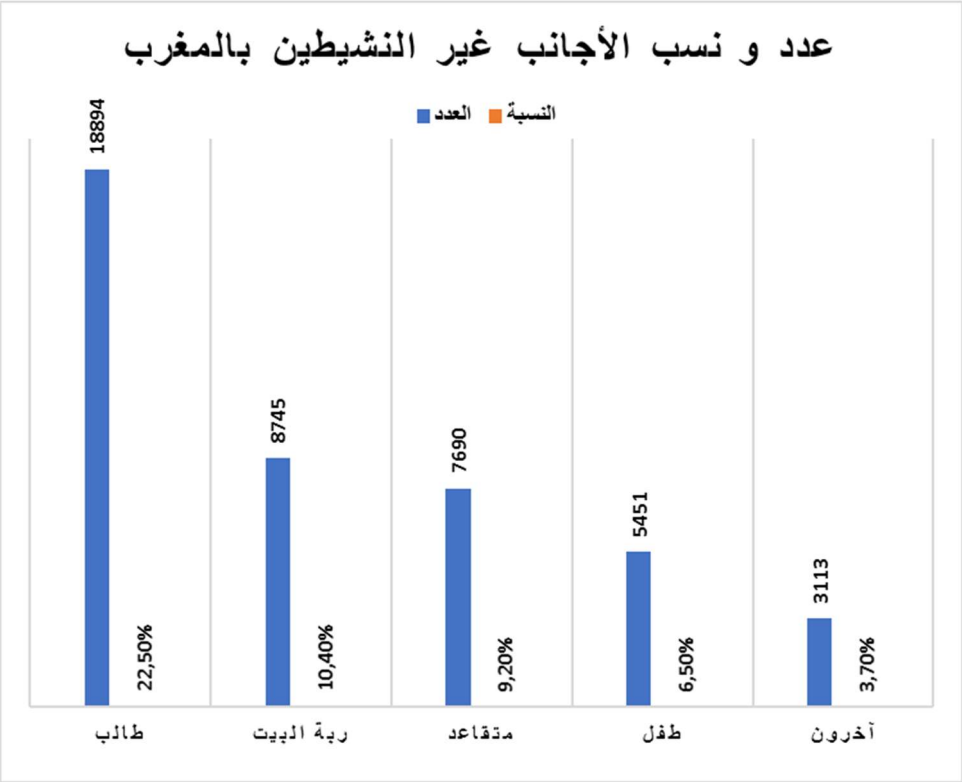

تتصدّر الجالية البلجيكية قائمة الجنسيات الأوروبية من حيث نسبة السكان غير النشيطين في المغرب، حيث تمثل 44% من هذه الفئة، تليها الجالية الألمانية بنسبة 43.6%، ثم الفرنسية بنسبة 38.9%. وتُشير هذه المعطيات إلى ارتفاع نسبة غير النشيطين بين جنسيات أوروبية بعينها، ما قد يُعزى إلى ارتفاع نسبة المتقاعدين أو المقيمين لأغراض غير مهنية، كالإقامة الطويلة أو التقاعد.

تُسجّل معدلات البطالة في صفوف الأجانب المقيمين بالمغرب تفاوتًا كبيرًا بحسب الانتماء الجغرافي، إذ تأتي الجاليات الإفريقية جنوب الصحراء في صدارة المتضررين بنسبة بطالة تبلغ 24.6%، تليها جاليات شمال إفريقيا بـ13.1%، ثم القادمون من الشرق الأوسط بنسبة 12%. أما الأوروبيون، فتبدو أوضاعهم أكثر استقرارًا بنسبة بطالة لا تتعدى 6.4%، يليهم الأمريكيون بـ5.6%، ثم الآسيويون الذين يسجلون أدنى نسبة بطالة، لا تتجاوز 3.3.وتعكس هذه الأرقام تفاوت الفرص الاقتصادية حسب الجنسية، ومدى الاندماج في سوق الشغل المحلي[49].

الأفارقة جنوب الصحراء	شمال أفريقيا	الشرق الأوسطيون	الأوربيون	الأمريكيون	الآسيويون
%24.6	%13.1	%12	%6.4	%5.6	%3.3

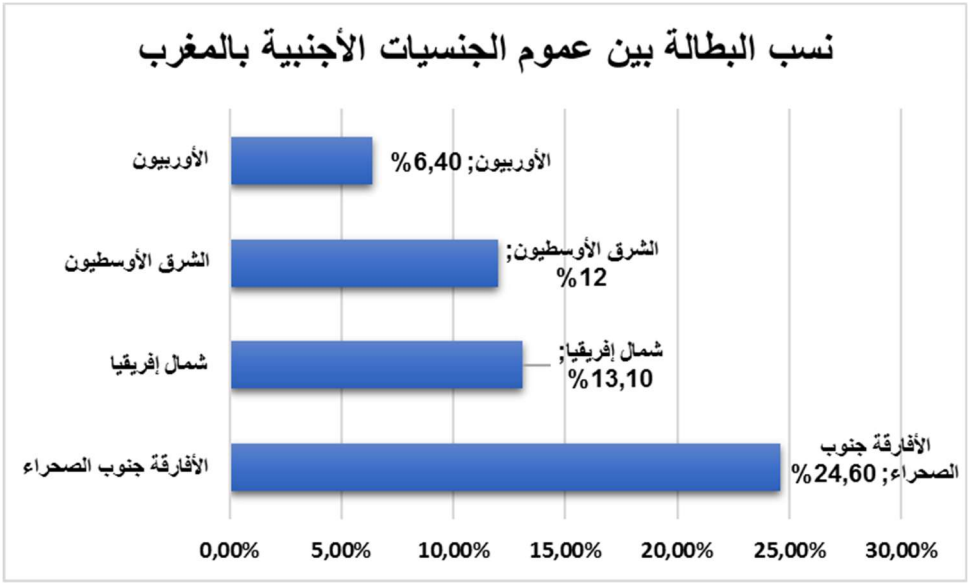

تُظهر المعطيات المتعلقة بالنشاط المهني للأوروبيين المقيمين في المغرب أن الغالبية تتركز في القطاع الخاص أو الحر، حيث يشتغل فيه حوالي 2059 شخصًا، أي ما يمثل 52.8% من مجموع الأوروبيين النشيطين. ويُشكّل أرباب العمل فئة بارزة ضمن هذه الجالية، إذ يبلغ عددهم 2517 فردًا (بنسبة 17.7%)، في حين يتجه 2207 أوروبيين نحو ممارسة أنشطة مستقلة، تمثل ما نسبته 15.6%.

وتعكس هذه الأرقام توجّهًا عامًا نحو الاستقلالية المهنية والمبادرة الخاصة، وهو ما يُبرز مستوى التأهيل والتكوين المهني داخل أوساط الجالية الأوروبية[50].

طبيعة النشاط المهني	النسبة ب%
رب عمل	17.7
مستقل	15.6
أجير قطاع عام	7.8
أجير قطاع خاص	55.5
دعم أسري	0.6
متدرب	0.1
متعاون	2.1
أنشطة أخرى	0.6
المجموع	**100**

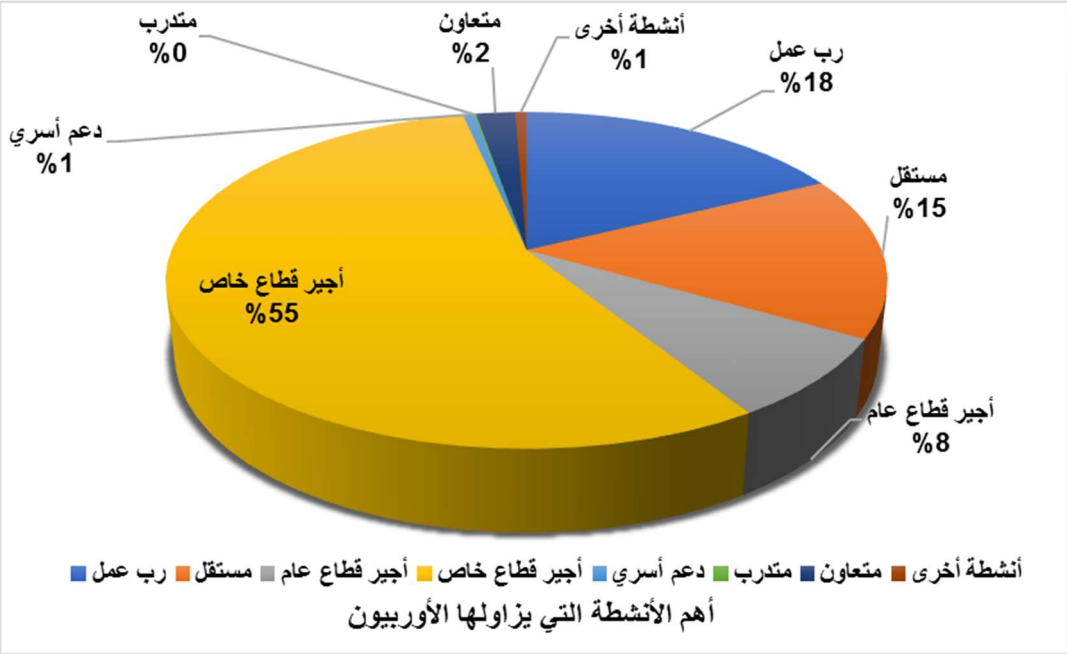

تُظهر معطيات التوزيع المجالي أن نحو 95% من الجالية الأوروبية المقيمة بالمغرب تتركز في المدن الكبرى، بفعل ما تزخر به من مؤهلات اقتصادية وبنية تحتية متقدمة وخدمات حضرية متنوعة. وتتوزع هذه الكثافة السكانية الأوروبية على خمس جهات رئيسية، بالترتيب التالي:

- جهة الدار البيضاء الكبرى – سطات: باعتبارها القلب الاقتصادي للمملكة.
- جهة الرباط – سلا – القنيطرة: لما توفره من فرص إدارية وخدمات عمومية.
- جهة طنجة – تطوان – الحسيمة: نظراً لموقعها الاستراتيجي القريب من أوروبا.
- جهة فاس – مكناس: بفضل ثقلها التاريخي والثقافي.
- جهة سوس – ماسة: لجاذبيتها المناخية والسياحية، خصوصاً مدينة أكادير.

ويعكس هذا التوزيع ارتباط الجالية الأوروبية بالمدن الأكثر دينامية من حيث النشاط الاقتصادي، والخدمات، ونمط العيش الحضري.

وفقًا للإحصاءات، تُظهر الوضعية الاجتماعية للأجانب في المغرب أن ما يزيد عن 67% من الأجانب المتواجدين في المملكة هم متزوجون، بينما تبلغ نسبة العازبين حوالي 20.9%. أما بالنسبة للعديد من الأسر الأوروبية المقيمة في المغرب، فإن 14852 أسرة منها تعتبر أرباب الأسر، مما يشكل 45.1% من إجمالي الأسر الأجنبية المستقرة في المملكة. يُسجل أيضًا أن متوسط حجم الأسرة بين الأجانب الأوروبيين يصل إلى ثلاثة أفراد.

أما فيما يتعلق بأنماط السكن، فإن معظم الأوروبيين في المغرب يفضلون السكن في الشقق السكنية، تليها المنازل العصرية، بينما يأتي السكن في الفيلات في المرتبة الثالثة، في حين أن المنازل التقليدية تحتل المرتبة الرابعة. يجدر بالذكر أن نصف الأسر الأوروبية المقيمة لا تمتلك ملكيات عقارية أو مساكن خاصة، مما يدفعهم إلى الاستئجار كخيار سكني أساسي[51].

خاتمة؛

يعد المغرب، بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي وتطور اقتصاده واستقراره السياسي والأمني، وجهة رئيسية لاستقبال المهاجرين الأجانب، حيث تشكل الجالية الأوروبية، بمختلف جنسياتها، النسبة الأكبر من هذه الجاليات من حيث الحجم والانتشار خلال السنوات الأخيرة. ويتوزعون بشكل رئيسي في المراكز الحضرية الكبرى التي تتمتع بجاذبية اقتصادية وجغرافية، مثل الدار البيضاء، الرباط، طنجة، وغيرها من المدن الكبرى.

ما يميز الجاليات الأوروبية المقيمة في المغرب، مقارنة بالجنسيات الأجنبية الأخرى، خاصة الجالية الأفريقية جنوب الصحراء، هو قدرتها الكبيرة على الاندماج في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المغربي. فالعديد من أفراد هذه الجاليات يمتلكون مستويات تعليمية عالية، ويتميزون بالنشاط الاقتصادي، فضلاً عن امتلاكهم إمكانيات مالية مُعتبرة، مما يمكنهم من تأسيس وإدارة مشاريع حرة ومستقلة، فضلاً عن استثماراتهم في قطاعات اقتصادية حيوية مثل القطاع المالي، وشركات التأمين، وسوق العقارات، والصناعات التحويلية.

جدول يوضح ارتفاع الاستثمارات الأوروبية في المغرب(2017-2018)[52]

	الدول الأوروبية بالترتيب	حجم الاستثمارات خلال: سنة 2017	سنة 2018
1	إيرلندا	3.46 مليار درهم	9.68 مليار درهم
2	فرنسا	3.17مليار درهم	5.48 مليار درهم
3	الدانمارك	112 مليون درهم	3.46 مليار درهم

بفضل التحسينات التي شهدها مناخ الأعمال في المغرب، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط، استطاعت الجاليات الأوروبية المستقرة حديثاً في المملكة، بالرغم من حجمها العددي المحدود، تحقيق تفوق لافت على نظيراتها التقليدية مثل فرنسا وإسبانيا. وقد تجسد هذا التفوق في تدفق رؤوس الأموال وحجم الاستثمارات التي تميزت بالجودة والنوعية. ويأتي هذا في وقت يشهد فيه الاقتصاد الوطني ديناميكية تنافسية متزايدة بين المستثمرين الأجانب من مختلف الجنسيات، وخصوصاً الآسيوية والأمريكية، وهو ما يعكس نجاح المغرب في جذب الاستثمارات الأجنبية رغم الإكراهات المرتبطة بالظرفية الاقتصادية العالمية والتحديات الإقليمية. إضافة إلى ذلك، تظهر هذه التوجهات قدرة المستثمرين الأوروبيين على التكيف مع هذه البيئة التنافسية، على الرغم من التحفظات المتعلقة بالمخاطر التي قد تهدد استدامة مشاريعهم.

الهوامش:

[1] - إنجلترا (1729-1801)- السويد (1736) – فرنسا (1767) – إسبانيا (1767-1780- 1798) – البرتغال (1822)- نابولي (1834)

2- مصطفى بطراوي، **الامتيازات الاوروبية بالمغرب الأقصى خلال القرنين 18و19**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد5، العدد12، دجنبر2017، ص ص.130-140 .

-J .Louis Miège, **Le Maroc et l'Europe (1830– 1894)**, Tome II, Edition la Porte, Rabat 1989, P25.

1-عبد الكريم مدون، **السـلطة الدينية والمدنية وثقافة الهجرة والتهجير مجتمع يهود ومريسـكيي الاندلس نموذجا 1492–1614**، ضـمن كتاب جماعي: **الهجرة المغربية في زمن العولمة**، تنسيق لكبير عطوف، منشورات جامعة ابن زهر 2014، ص 54.

2- **أين ذهب الموريسكيون بعد قرار الطرد؟** andalushistory.com

3- محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16و17**، إفريقيا الشرق، الطبعة الثالثة 1998، الباب الثالث ص ص266-299.

[6] - J .Louis Miège , **Le Maroc et l'Europe (1830– 1894)**, Op.cit. P487

[77] - J .Louis Miège , **Le Maroc et l'Europe (1830– 1894)**, Op.cit. P488

[8] - J .Louis Miège , **Le Maroc et l'Europe (1830– 1894)**, Op.cit. P491.

[9] – شـهدت تربية الخنازير انتشـارًا واسـعًا بين صـفوف الفلاحين الأوروبيين في المغرب خلال القرن التاسـع عشـر، ما أثار اسـتياء المخزن والحسـاسـيات الدينية لدى المجتمع المغربي. إذ كانت هذه الظاهرة تتناقض بشـكل كبير مع المعتقدات الإسـلامية التي تعتبر الخنزير نجسًـا، مما تسـبب في توترات اجتماعية بين الأوروبيين والمسلمين.

بالإضـافة إلى ذلك، تسـببت الخنازير في أضـرار كبيرة للممتلكات والمزارع، حيث كانت تعيث فسـادًا في البسـاتين والمحاصـيل الزراعية، كما تسـببت في تلف المقابر نتيجة العبث بها. كان هذا الوضع يشكل تحديًا حقيقيًا بالنسبة للمجتمع المغربي، حيث زادت الشكاوى من هذه الأضرار إلى حد كبير.

استجابة لهذه المشكلة، أصدر السلطان قرارًا يقضي بالتقيد بعدد الخنازير التي يمكن أن تملكها العائلات الأوروبية، حيث حُدِّد عددها بخنزير واحد فقط لكل عائلة. كما تم فرض إجراءات صارمة تنص على أن تُحتفظ هذه الخنازير خارج أسوار المدن، وذلك في محاولة للحد من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تترتب على هذه الظاهرة، وللحفاظ على الاحترام العميق للمعتقدات الدينية للمجتمع المغربي.

[10] - J .Louis Miège , **Le Maroc et l'Europe (1830– 1894)**, Op.cit. P500.

[11] - Ibid..

1- ألبير عياش، **حصيلة الاستعمار الفرنسي في المغرب**، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، كلمات للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2010، ص 250 – 251.

[13]- S. Munoz, **Les structures démographique d'une capitale coloniale ; La population de Rabat en 1952**, Cahier de la Méditerranée/ Année 1981/ 23/ p 25.

3 - M. Zimmermann, **Recensement des villes et populations européenne au Maroc**, Annales de géographie/ Année 1918/ 145/ p 76 ,

[15] – تُعدّ مدينة فاس من أعرق الحواضر المغربية، ومن أكثرها كثافة سكانية، إذ كانت تحتضن نحو 100,000 نسمة خلال تلك الفترة. انظر:

- D. Noin, La population du Maroc, l'information géographique, Année 1962/26-1,p11.

2 - A. Bérnard, **Recensement de 1921 dans l'Afrique du Nord**, Annales de géographie, Année 1922/169,PP56-58.

17- أحمد تفاسكا، **تطور الحركة العمالية في المغرب(1919– 1939)**، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى 1980، ص 65.

[18] -A. Bérnard, **Recensement de 1931dans l'Afrique du Nord**, Annales de géographie, Année 1932/230, PP 251-216 .

[19] - A.Bérnard, …,op,cit,p 88

2 - أحمد تفاسكا، م.س، ص 77

[21] – محمد القبلي، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، المطبعة منشورات عكاظ – الرباط (السحب الثاني) 2012، ص 561.

[22]– ألبير عياش، م. س، ص253.

[23] – دانييل ريفيه، **تاريخ المغرب من مولاي إدريس إلى محمد السادس**، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2020، ص 310.

[24] – S. Munoz,…, Op. cit, P 30.

[25] – fayza Rhoul, **Quand les Espagnols migraient vers le Maroc**, yabiladi.com, publie le 18/07/18.

[26] – ألبير عياش، م. س، ص 262.

[27] – دانييل ريفيه، م. س، ص 311.

[28] – **Les Résidents étrangers au Maroc Profil Démographique et Socio-économique**, impression Edition OKAD,2009, P15.

[29] – يطلق لفظ الأجنبي على كل شخص مقيم بالمملكة، لكنه لا يتوفر على جنسية مغربية.

[30] – أجري أول إحصـاء خاص بالسـكان أجري في المغرب مباشـرة بعد الاسـتقلال عام 1960، وتجدر الإشـارة أن هذا الإحصـاء لم يغط كافة التراب الوطني للمملكة، حيث مازالت بعض المناطق ترزح تحت الاحتلال الإسباني (سيدي إفني والصحراء).

[31]– **Les Résidents étrangers au Maroc** , P22

[32] – **Les Résidents étrangers au Maroc**, P23

[33]– **Les Résidents étrangers au Maroc**, P24.

[34] – **Les Résidents étrangers au Maroc**, P33.

[35] – **Les Résidents étrangers au Maroc**, P41.

[36] **– Les Résidents étrangers au Maroc**, P52

[37]– **Les Résidents étrangers au Maroc** , P53 .

[38]**– Les Résidents étrangers au Maroc**, P59.

[39] – **Les Résidents étrangers au Maroc**, P68.

[40]– **Les Résidents étrangers au Maroc**, P72.

[41] – هو سادس إحصاء يجريه المغرب بعد الاستقلال بعد إحصاءات: 1960- 1971 -1982 – 1994 – 2004.

[42] – موقع المندوبية السامية للتخطيط.

[43] – إلهام أبو العز، **الأجانب في المغرب**، جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 2017/12/20.

[44]– fr.wikipedia.org/wiki/démographie-du-Maroc.

[45] – تُعتبر الأزمة المالية العالمية لعام 2008 واحدة من أسـوأ الكوارث الاقتصـادية منذ الكسـاد الكبير الذي وقع في عام 1929، حيث خلفت تداعيات خطيرة شملت الانكماش الاقتصـادي، وارتفاع نسـب البطالة، وتضـرر العديد من القطاعات المالية. وقد كانت هذه الأزمة أكثر تأثيرًا على دول الاتحاد الأوروبي، لا سـيما إسبانيا، وإيطاليا، واليونان، والبرتغال، وإيرلندا، التي تأثرت بشدة من هذه الأزمة المالية العالمية.

[46] – الاستثمار في المغرب،ar.m.wikipedia.org

[47] – Haut- commissariat au Plan, **Les Résidents étrangers au Maroc**, RGPH2014, P 11.

[48]– **Les Résidents étrangers au Maroc**, RGPH2014, P 12.

[49] – **Les Résidents étrangers au Maroc**, RGPH2014, P 13.

[50] **– Les Résidents étrangers au Maroc**, RGPH2014, P15-14.

[51] – **Les Résidents étrangers au Maroc**, RGPH2014, P19.

[52]– ارتفاع الاستثمارات **الأجنبية في المغرب** ب 34 مليار درهم، clubdepress.com